

يقوم هذا الاسلوب على اساس ان تSEND الدوله اداره المرافق العامه الى احد الوزارات التي يرتبط نشاط المرفق بمجال التدخلها وتحمل الدوله بواسطه الوزاره المختصه استغلال المرافق العامه باستخدام وسائلها المادييه والبشريه وهناك كثيره من المرافق العامه التي تدار بطريقه مباشره يعهد اليها تقديم خدمات مجانا او شبه مجانا او برسوم محدده مرافق التعليم او العداله والامن اذ تكفل الدوله باداره هذه المرافق حتى تؤمن الخدمه العامه للمواطن وبشكل مستمر لان بقاء هذه المرافق ضروري حيويه لا يمكن للدوله ان استقلاعس في انشائتها ضمان خدماتها للافراد لا سيما ان هذه المرافق تقليديه وذات الطابع وطني ويمتد نشاطها الى كامل اقليم الدوله